

بيان الصغرى الجرم ملازم للاعراض الحادثة وملازم الحادث  
 حادث والشيخ اشار الى الصغرى بقوله ملازمة للاعراض الحادثة  
 فهو في قوت قولنا الجرم ملازم للاعراض الحادثة وأشار الى  
 الكبرى بقوله وملازم الحادث حادث بعد ذكرهما معا وحذف  
 النتيجة فقط للعلم بها وهي قولنا فالجرم حادث قال بعض وادعي  
 الشيخ هنا عاوي ثلاثة احداها ان الاجرام لها الوصف زائدة  
 عليها وادعي ثانيا ملازمة لهذا الامر الزايد وادعي ثالثا  
 حدوثه ليلزم من حدوثه حدوث الاجرام الملازمة له لان  
 حدوث احد المتلازمين يستلزم حدوث الاخر بالضرورة  
 اما بيان الدعوى الاولى فلا يحتاج الي نظر اذ كل احد يعلم  
 من نفسه امورا زائدة عليه واما بيان الدعوى الثانية  
 فيمكن في ذلك الاكوان الاربعة وهي الحركة والسكون  
 والاجتماع والافتراق فكل استعمال عروه عن اثنين من هذه  
 الاربعة يستحيل عروه عن جميع ما يقبله من الصفات  
 لان القول نفس لا يختلف واما حدوثه فيستوقف على ابطال  
 امور ثلاثة ان استدلال على حدوثها بطريان وجودها وهو  
 كونها و ظهورها وانتقالها من محل الى محل او الى قيامها بنفسها  
 وذلك ان الخصم يقول ان المشاهدات هي مطلق التغير وهو  
 عام والتغير الدال على الحدوث هو خاص وهو تغيرها من  
 عدم الي وجود وعكسه والاعم لا اشعار له بالاختصاص وبيان  
 كونه عاما انه يجوز ان يتغير من ظهوره الي كون لا من  
 وجوده الي عدم لما ذكرتم او يتغير من هذا المحل الي محال  
 اخر او الي قيامها بنفسها ولم تقدم او تغيرت من كونها الي  
 ظهور

ظهور لا من عدم الي وجود فاذا ابطنا هذه الامور كلها  
 علم انها حينئذ انما تغيرت من عدم الي وجود فهو عين حدث  
 او من وجوده الي عدم فانعدامها دليل على حدوثها اذ القديم  
 لا يطرأ عليه العدم والحاصل انك اذا استدلت على حدوثها  
 بطريان وجودها فلا بد من ابطال الثلاثة المتقدمة وان  
 استدلت على حدوثها بطريان عدمها فلا بد من ابطال  
 الثلاثة وزيادة عدم القديم فيرد على الصغرى ستة اسئلة  
 وهي اثبات امر زائد واثبات المتلازم واثبات حدوثه وابطال  
 كونه و ظهوره وانتقاله من محل الى محل وقيامه بنفسه  
 واما الكبرى وهي قولنا وملازم الحادث حادث فيرد عليه  
 سوال واحد وهو ابطال حوادث لا اول لها وتقره ان يقال  
 لا يلزم من حدوث الاعراض حدوث الاجرام الا لو كان لها اول  
 ونحن نقول لا اول لها باعتبار انواعها ولا يلزم من قدم الجرم  
 عروه في الازل عن صفاته لانه انصف بنفسها في الازل فلا  
 يلزم حينئذ من حدوث اشخاص الاعراض حدوث الاجرام  
 ولا يلزم العرو ولما ذكر ووصف الاعراض بالحدوث لكشف المعنى  
 والافكار الحادثة وبعبارة قوله دليل حدوث العالم لما استدلت  
 بحدوث العالم على وجوده تعالى كان قابلا لانه واي دليل  
 يدل على حدوثه فاجابه بقوله ودليل حدوث العالم الخ  
 فاستدل بدليل اقتراحي ذكر فيه الصغرى والكبرى وحذف  
 دليل كل والنتيجة للعلم بها **ودليل حدوث الاعراض مشاهدة**  
**تغيرها من عدم الي وجود ومن وجوده الي عدم** لما كان  
 حدوث العالم المستدل به نظريا اتفاقا احتاج الي بيان